



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 22 أكتوبر 2001

فهرس

* ردود السادة وزراء:

- الشؤون الخارجية.

- السكن والعمران.

- التضامن الوطني.

- الميزانية.

- المالية.

على ملاحظات السادة النواب واستفساراتهم خلال مناقشة أحكام مشروع قانون المالية وميزانية الدولة لسنة 2002.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية الثامنة عشرة المنعقدة يوم الاثنين 22 أكتوبر 2001 (صباحا)

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني.
يستخلفه السيد حمي لعروسي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.
تمثيل الحكومة : السادة:

- عبد العزيز بلخادم وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية.
- جمال ولد عباس وزير وزير التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني.
- عبد الوهاب دريال، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- مراد مدلسي، وزير المالية.
- عبد المجيد تبون، وزير السكن والعمران.
- محمد ترباحش، وزير متدب لدى وزير المالية مكلف بالميزانية.

السيد وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.

أيها الإخوة،

أيتها الأخوات،

أولا أنا شاكر جدا لهذه الفرصة التي سمحت لي بالتحدث إليكم والإجابة عن أسئلة السادة وهم كالاتي:

- لحبيب حيسون،
- التهامي فرطاس،
- مختار عمراني،
- حسين نية،
- الحاج الطيب عزيز،
- مصطفى بن محمد،
- أعراب عزي،

افتتحت الجلسة في الساعة

العاشرة والدقيقة العاشرة

الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة الوزراء ومساعدتهم، يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة مواصلة الاستماع إلى ردود السادة الوزراء على استفسارات وتساؤلات السيدات والسادة نواب الأمة. وأحيل في البداية الكلمة إلى السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية ليرد على أسئلة واستفسارات السادة نواب الأمة.

ومازالت وزارة العدل تحقق في الملفات الأخرى المطروحة عليها.

كما أن الدبلوماسية الجزائرية لم تغفل استقطاب الكفاءات الوطنية بالخارج وحشها على المساهمة والمشاركة الفعلية في البناء الوطني سواء الكفاءات العلمية أو رجال الأعمال المهتمين بالاستثمار.

من الناحية الثقافية أولت الدولة اهتماما بالغا لتطلعات جاليتنا بالمهجر وحرصها على الحفاظ على هويتها وثقافتها وذلك بفتح مدرسة دولية جزائرية بباريس كخطوة أولى نحو فتح مدارس مماثلة في أماكن أخرى بفرنسا أو دول أخرى في أوروبا. كما تم تعزيز نشاط المركز الثقافي الجزائري بباريس وفتح مركز مماثل بالقاهرة ستتبعه خطى أخرى على هذا المنوال كلما سمحت الظروف والإمكانات بذلك.

وبخصوص تنظيم جاليتنا بالخارج الذي يعتبر كذلك من الأولويات، تقوم الحكومة بتشجيع قيام حركة جمعوية موسعة إلى كل شرائح ومشارب جاليتنا حسب خصوصيات كل بلد من بلدان الإقامة وفي إطار احترام القوانين السارية المفعول في بلد الإقامة بالإضافة إلى إنشاء هيئة وطنية تمثل الحركة بصفة عامة يتم اختيارها بكل شفافية وديمقراطية من قبل الجالية نفسها. وسيتم في هذا الإطار قبل نهاية السنة الحالية إنشاء مكاتب مؤقتة تمثل كل شرائح الجالية وسيعرض عليها قصد المناقشة والإثراء نص تأسيسي للهيئة المذكورة أعلاه.

وإلى جانب هذا تكفلت الحكومة الجزائرية بتلك المواضيع التي تهم جاليتنا فيما يخص قضية الجنسية والتي عرفت تقدما ملحوظا وجهودا مستمرة من أجل دراسة كل الملفات المقدمة لهذا الغرض.

وورد سؤال آخر عن سنة الجزائر بفرنسا، فأرد:

إن سنة الجزائر بفرنسا التي يزمع تنظيمها خلال سنة 2003، هي تظاهرة جاءت إثر اتفاق مشترك بين سلطات

- عبد الله سعود،

- محمد الطيب مريم،

- طالب أحمد بلالي،

- محمد المختار طرابلسي،

- محمود المراوي.

ولقد كانت أسئلة هؤلاء الإخوة تتمحور حول خمس نقاط: أولا: فيما يخص الجالية الجزائرية بالخارج، وأقول في هذا المجال:

إن حماية جاليتنا بالخارج ورعاية مصالحها المادية والمعنوية في بلدان الاعتماد فضلا عن كونها مهمة دستورية للدولة الجزائرية كانت وما تزال من أولويات اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية.

يتجلى هذا الاهتمام من خلال تكثيف وتعزيز الجهاز القنصلي الجزائري بالخارج للتكفل الأمثل بهذه المهمة وتحسين مردودية الخدمات كما وكيفا، وذلك بإدخال الإعلام الآلي لتسهيل التسيير القنصلي وتخفيف الإجراءات الإدارية إلى جانب العامل البشري والتوصيات التي ما فتئت وزارة الخارجية تعطيها لرؤساء البعثات القنصلية إضافة إلى التدابير المتخذة في مجال الخدمة الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى ما قامت به الحكومة الجزائرية، بناء على طلب من الإخوة الجزائريين المقيمين في بعض الدول وعلى طلب بعض الإخوة النواب، فزيادة على ماسلف فيما يخص الجزائريين المقيمين بالمشرق العربي، فهناك لجانا قد زارت كلا من سوريا ولبنان، ودرست في عين المكان ملفات عديدة أحيلت إلى وزارة العدل المخولة قانونا بمنح الجنسية.

وبالفعل، فقد تمت الموافقة على منح الجنسية إلى 375 طالب منهم 295 مقيمين بسوريا، والباقي بين مقيم في لبنان وفي المخيمات الفلسطينية.

الجمركية والتجارة التي انضمت إليها الجزائر بتاريخ 30 أبريل 1987. وبعد محادثات الأورغواي سنة 1994 وإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، شاركت الجزائر في المفاوضات وقامت وزارة الشؤون الخارجية منذ 1993 بتنشيط الفوج الذي درس الملف، إذ أوكل إلى لجنة من مختلف الوزارات قصد تقديم ترشح الجزائر لهذه المنظمة وتم بالمناسبة تحضير ملف حول التجارة الجزائرية، قدم إلى الأمانة العامة للمنظمة في 05 جوان 1996. كما ردت الجزائر على أكثر من 470 سؤالاً عن انشغالات الدول الأعضاء وخاصة منها الأوروبية بخصوص النظم التجارية والجبائية بالجزائر، ومع هذا تبقى الجزائر الدولة المغربية الوحيدة، إذا استثنيت الحالة الليبية الخاصة، التي لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، لماذا؟

تجدد الإشارة إلى أن المفاوضات قد أوقفت سنة 1999 تقريبا وإن شارك ممثلون جزائريون في دورات تكوين خاصة حول السياسة التجارية للمنظمة نهاية 2000. وقد تم لقاء بين وزير التجارة الجزائري الأسبق أي وزير المالية الحالي ورئيس المنظمة المذكورة في محاولة لإنعاش المفاوضات وإعادة بعثها، إلا أن المفاوضات عرفت نوعا من التباطؤ لاسيما بعد انتقاء خبراء المنظمة ورئيسها الملف الجزائري وتسجيل 37 قاعدة تجارية من قواعد التجارة الدولية لم تتقيد بها بلادنا ومنها القيمة المسيرة إداريا والتي ألغيتموها في قانون المالية التكميلي لسنة 2001 والحقوق والتعريفات الجمركية التي عالجتموها في قانون المالية التكميلي وفي مشروع قانون المالية المعروض عليكم للنقاش.

ومع صدور قانون المالية التكميلي 2001 حاولنا، كطرف جزائري، إحداث تغييرات جذرية في المنظومتين الجبائية والجمركية، بالإضافة إلى هذا، عمدت الجزائر إلى مفاوضات ثنائية مع شركائها التجاريين، خاصة الأوروبيين منهم.

وبهذا الشأن نظم يوم (7 جوان 2001) يوم وطني

البلدين وتشرف على تحضيرها وتنظيمها لجنة وطنية برئاسة السيد رئيس الحكومة ومكونة من عدة وزراء بالإضافة إلى سفيرنا بفرنسا.

وقد أنشئت محافظة عامة للتحضير والتنظيم، وترمي مثل هذه التظاهرة إلى التعريف بالجزائر وإمكانياتها الثقافية وتراثها وتاريخها من خلال إقامة أنشطة في كل الميادين الثقافية على امتداد النشاط الوطني في المجال الفني والأدبي.

وإن كانت فرنسا قد أقامت مثل هذه المواسم الثقافية لدول أخرى، فإن سنة الجزائر بفرنسا تعتبر فريدة من نوعها، سواء من حيث المدة الزمنية (حوالي سنة) أو من حيث انتشارها على التراب الفرنسي؛ إذ لا تقتصر على العاصمة باريس بل تتعداها إلى أهم المقاطعات التي توجد بها الجالية الجزائرية.

ومن هنا تظهر الأهمية القصوى لمثل هذه التظاهرة التي تعرف بالحقائق الموضوعية في جميع الميادين وتعطي صورة صادقة عن الجهد الذي تبذله الجزائر في إطار التنمية الوطنية والتشبيد، مفندة بذلك الرؤى الخاطئة عن الجزائر.

كما ستكون هذه التظاهرة فرصة لتعريف الجالية الوطنية بفرنسا خاصة الجيل الثالث بالإنجازات والتطورات والثروة الثقافية التي تزخر بها بلادنا بالإضافة إلى الاختصاصيين والجمهور الواسع التوافق إلى معرفة الجزائر.

كما جاء محور آخر في تساؤلات الإخوة النواب يتمثل في انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، وأقول في هذا الصدد:

إن الجزائر ومنذ استقلالها (سنة 1962) كانت تتوق إلى تطبيق التوصيات والقوانين الدولية، ونذكر من بينها ما يخص التجارة الدولية والاتفاقية العامة للتعريفات

في نوفمبر 1999 تتويجا للحوار غير الرسمي بين الجانبين والذي شرع فيه عقب توقف المفاوضات الرسمية وكان الهدف من ورائه هو تحسين وتنقية المناخ السياسي بين الطرفين وتعميق التفاهم المتبادل حول الجوانب الاقتصادية.

فمنذ استئناف المفاوضات الرسمية بين الطرفين في أبريل 1997، تمكن الجانبان الجزائري والأوروبي من تحقيق تقدم ملحوظ فيما يخص مناقشة المسائل المدرجة في مشروع اتفاق الشراكة.

وفي هذا الإطار، يمكن القول إنه قد تمت المصادقة على ستة 6 أبواب من مجموع الأبواب التسعة (9) المشكلة لاتفاق الشراكة، وذلك على النحو الآتي:

- الباب الأول: والمتعلق بالحوار السياسي بحيث تم الاتفاق على المبادئ العامة التي تحكم هذا الحوار بغية الوصول إلى إقامة روابط تضامن دائمة بين الطرفين من أجل تحقيق الرفاهية والاستقرار والأمن في المنطقة الأوروبية ومتوسطة.

- الباب الرابع: والمتعلق بمسائل المدفوعات والرساميل والمنافسة والمسائل الاقتصادية الأخرى، وتم الاتفاق على هذا الباب.

- الباب الخامس: والمتضمن التعاون الاقتصادي والذي يهدف إلى مساندة الجزائر في خططها الهادفة إلى تحقيق نمو اقتصادي واجتماعي دائم، وتم الاتفاق على هذا الباب أيضا.

وقد تم التركيز في هذا الباب على دعم الجهود التي تبذلها الجزائر من أجل تنمية القطاعات المشغلة لليد العاملة وتنويع الصادرات الجزائرية. ويشمل التعاون الاقتصادي المجالات الآتية: العلمية، التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، ترقية وحماية الاستثمار، القياس والمطابقة التقنية، الفلاحة والصيد

إعلامي شارك فيه كل المعنيين بالموضوع بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمة العالمية للتجارة ولجنة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED). وفي هذا الإطار كذلك قام السيد كارلوس بيريزدل كاستيو رئيس فوج العمل الخاص بانضمام الجزائر بزيارة إلى بلادنا من يوم 04 إلى يوم 07 جوان 2001 بدعوة من وزيرنا للتجارة وكانت فرصة له للاطلاع على مستوى التقدم في تحضير الملف الجزائري الذي يرتقب أن يشرع في التفاوض على أساسه مع المنظمة العالمية للتجارة بصفة رسمية في بداية السداسي الأول من سنة 2002 -إن شاء الله-.

أما موضوع اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الذي كان محل اهتمام الإخوة النواب، فبودي أن أقول: إنه وبعد أن حدثني السيد وزير المالية في الطلب الذي تقدم به الإخوة النواب من أجل الاطلاع على تفاصيل المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، أجد نفسي على أتم الاستعداد لإيفاد رئيس الوفد المفاوضات في بروكسل ليلتقي بالإخوة النواب سواء في إطار لجنة الشؤون الخارجية أو في إطار أوسع، لتبليغكم بكل التفاصيل عن المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، لكن وما دامت الفرصة سانحة الآن، لا بد أن أقدم لكم حوصلة عن الأشواط التي تحققت في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي. وبداية لا بد من التذكير بأن الجزائر قامت:

1 - بإبلاغ الاتحاد الأوروبي خلال شهر أكتوبر 1993 عن استعدادها المباشر لمحادثات استطلاعية قصد البدء في مفاوضات من أجل إبرام اتفاق شراكة شامل يغطي الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والمالي وكذا التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية والإنسانية.

2 - بدأت المفاوضات الرسمية لإبرام هذا الاتفاق في مارس 1997، غير أنها عرفت انقطاعا دام ثلاث سنوات بعد الجولة الثالثة في أبريل 1997.

3 - كان قرار السيد رئيس الجمهورية باستئناف المفاوضات الرسمية، بعد زيارة وفد "الترويكا" الأوروبية

- الباب الثامن: ويتضمن المسائل التأسيسية والعامّة. أما فيما يخص الأبواب الثلاثة الأخيرة والتي هي قيد التفاوض فيمكن القول إن وضعية تقدم المفاوضات بين الجانبين تتلخص كالآتي:

- الباب الثاني من مشروع الاتفاق والمتعلق بحرية تنقل البضائع. فالمسائل المدرجة في هذا الباب تمثل لب اتفاق الشراكة والتي ستنعكس على اقتصادنا إيجابا أو سلبا، حسب مدى استعدادنا في الأمدن المتوسط والطويل لإدراج بلدنا في الفضاء الاقتصادي الأورومتوسطي الذي هو قيد البناء والمتمثل في إقامة منطقة تبادل حر ابتداء من السنوات القادمة.

فيما يخص المفاوضات في هذا الجانب، يمكن القول إن المفاوضات تمكنا من الاتفاق على معظم المواد المدرجة في هذا الباب، وتدور المحادثات الآن حول المسائل التقنية المتعلقة بروتوكولات التفكيك الجمركي فيما يخص السلع الصناعية ودراسة قوائم التنازلات المتبادلة المتعلقة بالمواد الزراعية والمواد الفلاحية المصنعة و مواد الصيد البحري.

أما الباب الثالث والخاص بالخدمات. فقد شرعنا في المفاوضات في هذا الباب في شهر أفريل 2001، لكن الجانب الأوروبي لم يمكن خبراءه من الحضور في كل جولات المفاوضات، حيث كان الخبراء الأوروبيون يتغيبون عن بعض أشواط المفاوضات، مما أحدث تأخرا في دراسة هذا الجانب. وقد تم الاتفاق مع الجانب الأوروبي على أن نستكمل المفاوضات في الأبواب الأخرى ويعالج باب الخدمات باستمرار، أي حتى بعد توقيع الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي في إطار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و يبقى فقط الاتفاق على مشروع العرض المقدم من قبل الجزائر على شكل التزامات نحو الاتحاد الأوروبي في ميادين الخدمات المتعلقة بالقطاع المصرفي والسياحة والبناء والمواصلات السلكية واللاسلكية، مقابل ذلك التزم الطرف الأوروبي

البحري، النقل، المعلوماتية والمواصلات السلكية واللاسلكية، الطاقة، السياحة والصناعات التقليدية، إضافة إلى التعاون في مجالي الجمارك والإحصاء.

- الباب السادس: والخاص بالتعاون الاجتماعي والثقافي، وتم الاتفاق على هذا الباب، بحيث تمت الإشارة إلى وجوب حماية المهاجرين الجزائريين في أوروبا وضرورة تمتعهم بكل الامتيازات الاجتماعية التي تكفلها الأنظمة القانونية لهذه الدول. وقد حظي التعاون في الميدان الثقافي والتربوي بالعناية في هذا الاتفاق بحيث تم النص على جملة من النشاطات التي من شأنها أن تعزز التعاون بين الطرفين في هذا الميدان.

وهنا لا بد أن أفتح قوسا فيما يتعلق بتنقل الأشخاص بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وهو الباب الذي أدرج بطلب من الجزائر، لأن كل الأشقاء الذين أبرموا اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي لم يدخلوا هذا الباب في مجالات التفاوض، إلا أنه كان مرتبطا بسير المجالات الأخرى عندنا، لأننا لا يمكن أن نتصور شراكة مع الاتحاد الأوروبي تقتصر على تبادل السلع وتستثني تنقل الأشخاص، ذلك أن العامل البشري له أهمية بالنسبة إلينا ولهذا أدرجناه في التفاوض، وحتى مع فرنسا فقد تم تعديل القانون الساري المفعول منذ سنة 1968 بإضافة بروتوكول اتفاق تم التوقيع عليه في الصانفة الماضية بين الجزائر وفرنسا فيما يتعلق بتنقل الأشخاص وما زال ينتظر تصديق البرلمان الفرنسي عليه، بيد أنه دخل حيز التنفيذ بتعليم من الحكومة الفرنسية على ألا يعطى أي إشهار حتى لاتثار حساسية التطبيق قبل مصادقة البرلمان، وطلب منا أيضا ألا نقدم أي إشهار عنه، خاصة في هذه المرحلة السابقة للانتخابات.

- الباب السابع: والمتعلق بالتعاون المالي، حيث تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق الأهداف المتوخاة من هذا الاتفاق.

السيد وزير السكن والعمران: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس،
السيدات والسادة النواب المحترمين،
زملائي، معالي الوزراء.

لقد طلب مني السيد الرئيس أن أختصر ولم أجد حيلة للاختصار، فصبرا جميلا.

أود باديء ذي بدء أن أنه بمدى الاهتمام الذي يبديه الإخوة والأخوات النواب المحترمون كلما أتاحت الفرصة للتطرق إلى هذا القطاع الحساس، وأشكر بالمناسبة كل النواب الذين تطرقوا في مداخلاتهم، طيلة هذه الأيام، إلى موضوع السكن في بلادنا، سواء من خلال ملاحظاتهم، أم من خلال اقتراحاتهم وتساؤلاتهم، وقد فاق عدد المتدخلين من السيدات والسادة النواب الذين تطرقوا إلى القطاع بصورة أو بأخرى، أكثر من ستين (60) متدخلا وكانت كلها مداخلات تصب في صميم الموضوع وتبرهن بما لا يدع أي مجال للشك، عن مدى شعورنا جميعا بأهمية هذا القطاع الحساس ومدى ارتباطه بحياة المواطن مباشرة سواء أكان بالريف أم بالمدينة.

وحتى أتمكن من إعطاء أجوبة واضحة ومباشرة وصریحة عن كامل انشغالات السيدات والسادة النواب الأفاضل، فإنني أرى أنه من الأفيدي أن أتطرق لموضوع السكن من خلال أنماطه التنظيمية وبرامجه المتنوعة ومصادر تمويله المختلفة.

ففيما يخص السكن الاجتماعي، معلوم أن كل البرامج السكنية التي تمويلها خزينة الدولة والتي يتضمنها قانون المالية سنويا، تندرج ضمن السكنات الاجتماعية وهي في حد ذاتها تنقسم إلى عدة أنماط ومشاريع جاءت في تنوعها لتغطي الطلب حسب الوضعيات الاجتماعية للمعوزين وضعيفي الدخل سواء في المدينة أم الريف، ومن هنا صنف السكن الاجتماعي كما يأتي:

- المساعدة في بناء السكن: ويخص هذا الصنف السكن بالمناطق الريفية ويتمثل في مساعدة مالية مجانية من

بمنح المتعاملين الجزائريين في ميدان الخدمات نفس الامتيازات التي التزم بها في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

الباب التاسع: أي أحد الأبواب الثلاثة التي مازالت قيد التفاوض، والمتضمن التعاون في ميادين العدالة والشؤون الداخلية. يجب الإشارة هنا إلى أن هذه المسائل لم تدرج في باب مستقل في اتفاق الشراكة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع البلدان المتوسطية الأخرى، حيث كانت الأحكام المتعلقة بهذه المسائل متفرقة هنا وهناك.

أما الجانب الجزائري فيلح على أن يكون موضوع تنقل الأشخاص بابا قائما بذاته في إطار اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويمكن القول إن الطرفين تمكنا من الوصول إلى الاتفاق على غالبية المسائل المدرجة في هذا الباب، ولم يبق إلا التفاوض في المسائل الخاصة بتنقل الأشخاص، وإعادة قبول الأشخاص غير المرغوب فيهم في أوروبا، والمقيمين فيها بصفة غير شرعية. وأخيرا التعاون في ميدان مكافحة الإرهاب بعد أن صدرت مؤخرا عن مجلس الأمن لائحتان، إحداهما ملزمة، لأن مجلس الأمن تبنها تحت طائلة الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

أظن أنني أجبت عن كل محاور اهتمامات الإخوة النواب، فإن لم أتطرق إلى سؤال ما فأنا على أتم الاستعداد للإجابة كتابة أو شفاهة أو لإيفاد الإخوة المساعدين في وزارة الخارجية للقاء معكم سواء في إطار اجتماع لجنة الشؤون الخارجية أم في إطار اجتماع موسع، بحيث تقدم لكم تفاصيل المفاوضات في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي القضايا القنصلية التي أعلم أنها تستحوذ على جل اهتماماتكم.

شكرا لكم سيدي الرئيس، شكرا لكم جميعا.

الرئيس: شكرا للسيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير السكن والعمران.

أيضا في المساعدات غير المباشرة، مثل التخفيف من أسعار العقار الذي تبني عليه مثل هذه السكنات والإعفاء من بعض الرسوم والتكفل بالتهيئة الخارجية من أبواب أخرى من الميزانية... إلخ.

أما فيما يخص المواطنين ذوي الدخل المحترم أو من هم في راحة مالية، فيستفيدون هم أيضا من إجراءات تحفيزية معتبرة لبناء مساكنهم أو إقنتائها في إطار الترقية العقارية عن طريق التجزئة بالأحياء السكنية والترقية العقارية التي تقوم بها المؤسسات العمومية من دواوين الترقية والتسيير العقاري ومؤسسات البناء العائلي ومساعدات صندوق التوفير والاحتياط... إلخ، وعلى الرغم من بعض الصعوبات التي تعترض هذا النمط من السكن وتأثره بالمضاربة أحيانا ودخول بعض المغامرين فيه أحيانا أخرى، يبقى أحد الحلول للتخفيف من أزمة السكن، حيث أن الترقية العقارية والبناء الذاتي ينجزان وحدهما حوالي 50.000 وحدة سكنية سنويا. من هذا المنطلق، نلاحظ أن تكفل الدولة بموضوع السكن خص الفئات المحرومة والمعوزة وهذا أمر ضروري، كما وفر الإطار القانوني والإجراءات التحفيزية للمقتدرين وهذا أيضا أمر طبيعي وجيد، ولكن يبقى بين هذا وذاك أصحاب الدخل المتوسط، الذين لا يمكن تعدادهم من بين المعوزين، بالنظر إلى دخلهم، ولا يمكن اعتبارهم من ذوي المال بحكم أن دخلهم إذا كان يكفي نسبيا لمواجهة ضرورات الحياة، فإنه لا يسمح لهم بادخار ما يكفي للحصول على سكن بأسعار السوق الحالية، ومن هنا جاء هذا الصنف الجديد الذي انطلقنا فيه هذه السنة والمعروف بالبيع بالإيجار، وهو موجه إلى هذه الفئة من المواطنين ذوي الدخل المتوسط الذي حدده المرسوم التنفيذي رقم 105-01 المؤرخ في 23 أفريل 2001 بمبلغ أقصاه 5 مرات قيمة الأجر الأدنى المضمن، وهو مايساوي اليوم قيمة 40.000 دج، فبهذا الإجراء الذي يمس -كما تعلمون- أوسع فئة من المجتمع من موظفين وإطارات ومعلمين وأساتذة جامعيين وصحفيين وأطباء ومهندسين وغيرهم من الإطارات وبعض الحرفيين وأصحاب الخدمات، تكون قد اكتملت سلسلة البرامج والأنماط

الدولة يتراوح مبلغها بين 120.000 و 200.000 دج لتحسين نمط السكن أو توسيعه أو إدخال بعض الترميمات عليه.

أما في المدن، فهناك ما يسمى بالسكن التساهمي: ويخص هذا الصنف السكن في المناطق الحضرية، بحيث تساهم الدولة بمساعدة مجانية يقدر مبلغها 400.000 دج لكل من يريد أن يقتني سكنا لا يتجاوز سعره 1.600.000 دج.

أما الصنف الثالث فيخص السكن الاجتماعي الإيجاري: ويتم إنجاز هذا النمط من السكن خاصة في المناطق الحضرية بتكلفة معينة ويوضع تحت تصرف المعنيين مقابل دفع كراء شهري.

يتعلق الصنف الرابع بالسكن الترقوي لأصحاب الدخل المعقول: وهو خاضع لسعر السوق والمعاملات التجارية، وللإشارة فإن الدولة قد خصصت في ميزانية سنة 2001 مبلغ 134 مليار دينار وهو ناتج عما تبقى من المبالغ المخصصة للبرامج المختلفة، وتم توزيعها على المستفيدين عن طريق المجالس الشعبية البلدية عبر التراب الوطني، وقد لاحظ بعض الإخوة النواب أن الحصة المخصصة للسكن الاجتماعي في مشروع قانون المالية لسنة 2002، الذي هو بين أيديكم اليوم والمتمثل في 15.000 وحدة سكنية، يعتبر عددا ضئيلا بالمقارنة مع الطلب، إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك ما يقارب 70.000 وحدة سكنية، سلمت للمجالس الشعبية البلدية لتوزيعها، ويضاف إلى ذلك حوالي 90.000 وحدة سكنية في طور الإنجاز عبر التراب الوطني وحوالي 50.000 وحدة سكنية على أبواب الانطلاق في إنجازها. ونستنتج من كافة أصناف السكن الاجتماعي التي ذكرتها، أن الفئة المحرومة ذات الدخل الضعيف، سواء كانت بالأرياف أم بالمدن، قد أولتها ميزانيات الدولة عناية لانتكر ولو أنها لم تستجب لكل الطلب، مع التذكير أن هذه المساعدات لم تنحصر في الدفع المالي المباشر أو الإنجاز الكامل للسكن وحده ولكن تتمثل

الفعلي في السكن وغيرها من التحفيزات والضوابط، وكلها مواضيع سيتم التكفل بها عن طريق التنظيم مستفيدين في ذلك من التجارب السابقة لتفادي أخطائها وانزلاقاتها.

السكن الريفي:

فيما يخص هذا النوع من السكن بصيغته الحالية، فإنني أضم صوتي لصوت السادة والسيدات النواب الأفاضل الذين يرون ضرورة مراجعة هذه الصيغة المطبقة حاليا، لأنها مع كل أسف، لم تحقق النتيجة المرجوة منها.

لقد خصصت الدولة لسنة 2001 مبلغا قيمته 15 مليار دج لتطوير السكن الريفي، ويقدم في شكل مساعدات يتراوح مبلغها -كما أسلفت- بين 120.000 و200.000 دج لكل وحدة سكنية، ولكن لم تعكس النتيجة على أرض الواقع حقيقة قيمة هذه المبالغ الضخمة، وهذا لسببين موضوعيين:

أولاً: لا تسمح هذه المبالغ المحددة من أدناها إلى أقصاها، ببناء مسكن لائق مهما كان متواضعا.

ثانياً: توزيع وتبعثر هذه المساعدات لا يسمح بأي شكل من الأشكال بممارسة عمليتي الرقابة والمتابعة، يضاف إلى ذلك اختلال التوازن في المساعدات التي تقدم إلى المواطن الساكن بالريف، مقارنة بتلك التي تقدم إلى المواطن الساكن بالمدينة، وهذا طبعا ما يزيد في تشجيع النزوح الريفي، فإذا كنا نريد الحفاظ على أريافنا وتشجيع المواطنين على إعمارها والمكوث بها، وتشجيعها على المساهمة في التنمية الشاملة، خاصة التنمية الريفية، فلا بد من التفكير في توفير سكن لائق لهؤلاء المواطنين، يتوفر على الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة والمحيط اللائق، ونكون بذلك قد ضمنا نوعا من تكافؤ الفرص وضمان العدالة في الاستفادة بين سكان الريف وسكان المدينة، وعليه فإن تفكيرنا ينصب اليوم على توجيه المبالغ المخصصة للسكن الريفي لإنجاز وحدات سكنية لائقة بشكل هندسي مناسب لكل منطقة

والأصناف الخاصة بالسكن، لتستجيب لكل فئات المجتمع حسب وضعيتها الاجتماعية، سواء أكانت بالمناطق الحضرية أم الريفية.

السكن الاجتماعي الإيجاري:

فأما عن هذا النوع من السكن والذي ورد بشأنه في مشروع قانون المالية الموضوع بين أيديكم اليوم، اقتراح التنازل عنه للأشخاص الراغبين في تملك سكناتهم الإيجارية، فإنه من المفيد أن تؤكد المبادئ الآتية:

أولاً: إن هذا التنازل لفائدة الشاغلين الحقيقيين والفعالين لهذا النوع من السكن طبقا للتنظيم المعمول به، ولا يعني هذا إطلاقا انسحاب الدولة من موضوع السكن الاجتماعي ولا التخلي عنه، بحيث أنه ما يزال هناك أكثر من 140.000 وحدة سكنية اجتماعية في طور الإنجاز عبر التراب الوطني، يضاف إلى ذلك 15.000 وحدة مقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2002، مع تأكيد الإلغاء النهائي للسكنات ذات الغرفة الواحدة.

ثانياً: إن عملية التنازل هي عملية اختيارية وليست إجبارية، بحيث ندرك كلنا أنه رغم كل التحفيزات الرامية إلى تشجيع المواطن على اكتساب وامتلاك سكنه العائلي، ستبقى في المجتمع فئة غير قادرة على ذلك ومن واجب الدولة والمجموعة الوطنية التكفل بها.

ثالثاً: نعلم كلنا أن من بين الشاغلين لهذه السكنات الاجتماعية الإيجارية من له القدرة على امتلاك سكنه وتحقيق حلم حياته.

رابعاً: إمكانية توظيف الأموال المحصل عليها من عملية التنازل عن هذه السكنات في إنجاز مشاريع سكنية اجتماعية أخرى، وقد أشار بعض الإخوة النواب المحترمين إلى بعض الجوانب التي ينبغي مراعاتها في عملية التنازل، كالسعر والإعفاء من الرسوم وتكييف أسعار التنازل حسب المناطق والتنازل لصالح المقيم

أساسا في المدن الكبرى والمناطق الحضرية، وبالتالي فإن مواجهتها متعددة الأبعاد، فضلا عن حاجة المواطنين، الذين يعرفون هذه الوضعية، إلى سكن لائق، فهي ترمي أيضا إلى محاربة الآفات الاجتماعية التي تجد الأرضية الخصبة لانتشارها في مثل هذه الحالات، وتشوه النسيج العمراني، وتؤثر في الصحة العمومية وفي الأمن العمومي وفي الأمن السكني، والأهم من كل ذلك حماية أرواح المواطنين، فبالنسبة إلى الأحياء القصدية والسكن غير اللائق، فقد أعطى السيد رئيس الحكومة انطلاقة عملية للقضاء على هذه التجمعات، وذلك خلال زيارته الميدانية، بعد أن عاين بنفسه هذه الحالات في كل من حي "العرقوب"، وحي "جعافة" بولاية مسيلة وحي "شابور" بخنشلة وحي "دومينيك" بعين البيضاء و "نيويورك" بقسنطينة، ونفس العمليات تجري الآن للقضاء على هذه المظاهر التي عمت العديد من مدننا، كما هو الحال في "سيدي سالم" بعنابة و"بلنتور" بوهران ومراكز العبور بالجزائر العاصمة... إلخ، والعملية مستمرة ضمن برنامج متكامل، يأتي تنمة للعمليات السابقة والتي تشمل ستين (60) حيا موزعا على اثنتي عشرة (12) ولاية، ويعني 40.000 عائلة تقطن 16.000 منها بيوتا قصدية و 24.000 منها بيوتا بنيت بطريقة غير قانونية تنعدم فيها التهئية، وإذا كان هذا النوع من السكن غير اللائق يؤثر في النسيج العمراني ويشوّهه، ويمس كذلك كرامة المواطن نفسه، فإن القضاء عليه لا يتحقق إلا بعمليات الترحيل إلى مساكن لائقة أو ترميم وهيكله الصالح منها فقط، ويجب أن تصحب هذه العمليات متابعة ميدانية من السلطات العمومية والجماعات المحلية لتمنع إعادة انتشار مثل هذه الظواهر، لأنها في معظم الأحيان تتم في نفس المكان الذي يتم إخلاؤه وترحيل سكانه، بل وحتى المجتمع المدني له دور في محاربة هذه الظاهرة.

ولا آتيكم بجديد، إذا قلت لكم إن هذه الظاهرة بقدر ما هي علامة بؤس، فإنها في الوقت ذاته أصبحت وسيلة مضاربة للبعث، وقد تمت فعلا زيارات ميدانية ليلية إلى بعض الأحياء القصدية، فكان عدد الموجودين بها

من مناطق البلاد، يستجيب لعادات وتقاليد العائلات الريفية ويتوفر على المرافق الضرورية، وإذا كان لا بد أن نختار بين الكم والنوعية، فإننا نفضل الجودة والنوعية.

ومادمت بصدد الحديث عن السكن الريفي، فلا بد من الإشارة إلى ضرورة الخروج من النمطية والمقاييس المكتسبة المعممة والالتصاق أكثر بالواقع، فالجزائر واسعة وشاسعة، ممتدة الأطراف ومختلفة التضاريس ومتنوعة المناخ، ولكل هذه المحيطات، ولطبيعة متطلباتها وشروطها من حيث المساحة والهندسة، فتراثنا المعماري وعلى تنوعه الكبير والهائل، وقابليتنا للتطوير معروفة، لا بد من الأخذ بهذين العنصرين الأساسيين للخروج بسياسة سكنية مطابقة وملائمة لواقعنا وثقافتنا وطبيعة بلادنا، وقد شرعنا فعلا في التكفل بهذا الموضوع، بطريقة عملية ومنهجية، بمشاركة الخبراء والمختصين، وأول ملتقى يخص لهذا الموضوع سيقام بولاية تمنراست وسيدور حول السكن الصحراوي وذلك يومي 28-29 من الشهر الجاري، وقد أصدرت تعليمات لمنع بناء عمارات ذات ثلاثة أو أربعة طوابق في المناطق الصحراوية منعا باتا.

السكن غير اللائق المههد بالانهيار:

إذا أردنا أن نلخص موضوع السكن، نقول إنه يسير في جبهتين متتابعتين متوازيتين:

تهدف الجبهة الأولى إلى امتصاص العجز المسجل في ميدان السكن المتمثل في الفرق بين العرض والطلب، ويقدر حسب الإحصائيات المتوفرة بين أيدينا بحوالي 450.000 طلب، لتلبية احتياجات أسر أو أزواج.

بينما تهدف الجبهة الثانية إلى مواجهة الوضعيات الخطيرة أحيانا والمزرية أحيانا أخرى، التي توجد عليها نسبة معتبرة من حظيرتنا الوطنية للسكن والمتمثلة في البيوت القصدية والسكن غير اللائق والبناءات الفوضوية والبنائات القديمة والتي هي مهددة بالانهيار، وتقدر الإحصائيات كل هذه الأصناف بحوالي مليوني وحدة سكنية، ينبغي تعويضها، وهذا ما يمثل قرابة 30٪ من الحظيرة الوطنية للسكن. وتتركز الجبهة الثانية

والتنظيمية المرتبطة بالعمران، والتي أصبحت لا تتناسب والوضعيات المعاشة، وكذا الاهتمام بجانب الدراسات والأبحاث العلمية المختصة وتقارب مسؤولي مؤسساتها وتكثيف جهودهم والاستفادة من نتائج أعمالهم مع ضرورة احترام القوانين، ومع ذلك فإن هناك عملية كبيرة في طور التنفيذ لمواجهة آثار هذه الظواهر الطبيعية.

فبالنسبة إلى ولاية عين تيموشنت، فضلا عما تقوم به القطاعات الوزارية المعنية لإعادة بناء ما حطمه الزلزال، فقد خصصت وزارة السكن والعمران 3400 وحدة سكنية، فضلا عن تجنيد هيئاتها ومصالحها على مستوى هذه الولاية لمتابعة الإنجاز في كافة عمليات البناء.

وبالنسبة إلى بني ورثيلان بولاية سطيف، خصصت الوزارة 6300 مساعدة لإعادة بناء السكنات المتضررة من آثار الزلزال، كما خصصت 3193 مساعدة لولاية بجاية لنفس الغرض، وكذا 200 مساعدة لولاية برج بوعريرج.

أما فيما يخص مدينة قسنطينة، فإنه من أجل مواجهة ظاهرة انزلاق التربة الذي يهدد ما يقارب 15.000 سكن، تم اللجوء إلى الحل الجذري والمتمثل في إنشاء المدينة الجديدة التي أنجز بها إلى حد الآن 15.000 وحدة سكنية، خصص منها 5000 وحدة سكنية لإيواء العائلات المهجرة بانزلاق التربة وكذا 3000 وحدة سكنية أخرى من المدينة الجديدة ماسينيسا بالخروب لنفس الغرض.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة النواب المحترمون، حاولت في هذه العجالة الإجابة عن معظم التساؤلات التي طرحتموها من خلال مناقشاتكم لقانون المالية، خاصة تلك المتعلقة بقطاع السكن والعمران، وهو كما تعلمون قطاع متعدد الجوانب، متنوع المشاريع، مختلف في أصنافه ومعقد في تركيبته، وأتمنى أن تكونوا قد وجدتم في هذه العجالة ما يستجيب لانشغالاتكم، وإذا كنت قد أغفلت بعض الأسئلة المحددة التي تعني مشروعا معيننا كقضية السكنات بولاية سوق أهراس، التي ظهرت فيها

لا يتجاوز نسبة 10٪ من عدد الأكواخ الموجودة في حين تكون كلها عامرة ومشغولة في النهار! وفي نفس السياق انطلقت عمليات الترميم على مستوى القصور والمدن القديمة في بعض مناطق جنوب البلاد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى بعض العمارات القديمة الموجودة بالمدن الكبرى، وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة أيضا إلى أن معظم هذه العمارات ملك للخواص، سواءً أكانوا فرادى أم جماعات، ففي مدينة الجزائر العاصمة وحدها توجد 837 عمارة خاصة مهددة بالانهيار، ونفس العدد تقريبا نجده بمدينة وهران، ولا بد من إيجاد صيغة قانونية معقولة تلزم هؤلاء الملاك بتحمل مسؤولياتهم، لأن الأمر يتعلق بأرواح المواطنين، وقد اقترح على بعض هؤلاء الملاك شراء هذه العمارات من قبل دواوين الترقية والتسيير العقاري لتهديمها وإعادة بنائها، فرفض بعضهم الطلب، واشترط البعض الآخر مبالغ خيالية، تجعل من ثمن السكن الذي يبني لتعويضها ثمنا باهظا، وفي كل الأحوال، فإن التفكير جار لإيجاد صيغة تسمح للسلطة العمومية بالقيام بدورها في حماية أرواح المواطنين والمحافظه في الوقت نفسه على حقوق الملاك في أملاكهم وتسمح بتطويره داخل النسيج العمراني.

تطرق بعض الإخوة والأخوات النواب إلى الظواهر الطبيعية ومدى تأثيرها في السكن خاصة، وأؤكد للأخ النائب أن شمال البلاد يقع في جزئه الأكبر على خط الزلازل، كما أن الهضاب معرضة للفيضانات ويعاني الجنوب الشرقي خاصة ظاهرة تصاعد المياه، كما يعرف أقصى الجنوب الشرقي من إيليزي وعين صالح ظاهرة الذوبان الطبيعي، وتعاني مدينة قسنطينة انزلاق التربة، حيث لا تكاد تخلو منطقة من مناطق البلاد من التأثير بظاهرة طبيعية معينة بصورة أو بأخرى، وهذا ما يجعلني أتطرق إلى المهمة الأساسية للقطاع وهي مهمة التعمير والزيادة على كل ما هو موجود وما قام به القطاع وما يقوم به منذ نشأته.

فالعامل الآن منصب كلية على تدعيم هذا الجانب من مهام القطاع وصلاحياته، بتطوير النصوص القانونية

كل النواب الراغبين في المشاركة في مثل هذه الجلسات، فنحن نرحب بكل هذه المبادرات سواء أكانت من وزارة الشؤون الخارجية أم من وزارة السكن أم من غيرها من الوزارات وهذا رغبة منا في تمكين نواب الأمة من معرفة كافة الجوانب المتعلقة بتسيير شؤون الدولة وبانشغالات المواطنين والمواطنات.

شكرا.

أما الآن فأحيل الكلمة إلى السيد وزير التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني.

السيد الوزير: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، يسعدني كثيرا أن أكون معكم اليوم في هذا المجلس المحترم وبحضور الزملاء والأصدقاء، كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من تدخل في هذا القطاع الحساس والاستراتيجي والهام ألا وهو قطاع التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني، فلقد تدخل كتابيا إحدى عشر (11) نائبا والأجوبة موجودة بحوزتي وسأقدمها إلى السيد الرئيس، وتدخل شفويا خمسون (50) نائبا من بينهم السيدة لويزة حنون والسادة عبد الله بوصبع، معاشو بومليك، بلقاسم منفوخ، شعبان سماعلي، صالح براهيمي، نصر الدين سالم الشريف، محمد بوعزارة، جيلالي جلاطو، بوجمعة مجيد، بوجمعة جبور، بلقاسم بزازي، محمد غرس الدين، امحمد قنطاري، عثمان رحمانى، الحسن مرزووف، عبد القادر كويني، غازيباون عاشور، عبد القادر بقيوي، الحاج حبيب قيدوم، محمد مفلح، مصطفى قريشي، أحمد قطيش، سيد علي براهيمة، محمد تجيني، تهاامي بويبة، جمال بن حمودة، مصطفى بن بادة، فرطاس تهاامي، مصطفى معزوزي، بشير بوصبيح صالح، لمين مناصرية، محمد العربي بوقرموح، عبد الرحمن سهلي، حسين نية، محمد أرزقي فراد، يزيد بن عائشة، محمد مباركى، محمد مياذ، علال صابو، نجيب دنون، أحمد قارة، عبد الناصر بن أم هاني، محمد رايس، حمي لعروسي، محمد مشري رابح، جلالى بوسيف، بن عمر مخلوف، عبد الرحمن منصور، محمد شهرة، زيادة على تدخلات رؤساء مجموعات كل الأحزاب الموجودة هنا.

بعض العيوب أوقضية الكتان الحجري (الأميانت) بالبنائيات الجاهزة بولاية الشلف، فإن ذلك ليس إهمالا ولا نسيانا، لأنه بالنسبة إلى الموضوع الأول، فقد أصدرت تعليمات لإجراء تحقيق مدقق وتحديد المسؤوليات لاتخاذ الإجراءات المناسبة، أكانت إدارية أم جزائية.

أما بالنسبة إلى الموضوع الثاني، وبالإضافة إلى القرار الذي اتخذ من قبل لعدم استعمال مادة الكتان الحجري في البناء، فإن حالة ولاية الشلف متابعة من قبل المختصين ولاسيما من قطاع الصحة العمومية.

وفي الختام، لايسعني إلا أن أتقدم إليكم بجزيل الشكر على تشجيعاتكم ومؤازرتكم للقطاع، معذرا على الإطالة.

شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تصفيق).

الرئيس: شكرا للسيد الوزير على محاولته الإجابة والإحاطة بكافة جوانب الموضوع وسعيه للرد على جل التساؤلات التي طرحت في هذه القاعة.

نحن نعلم أن قطاع السكن يحظى بعناية واهتمام كل المواطنين والمواطنات، ولذلك اعتمدنا طريقة معينة لمناقشة مشروع قانون المالية، تسمح بفسح المجال لكل السيدات والسادة نواب الأمة للتعبير عن انشغالاتهم، ومن بين هذه الانشغالات ما يجاب عنها، ومنها مايسجل ويتكفل به وقد يرد الوزراء على بعض الانشغالات فرديا أمام السادة النواب. إذن تلك هي الطريقة التي اعتمدها وبلغنا إياها السادة أعضاء الحكومة.

يبقى موضوع سبق وأن أشار إليه معالي وزير الدولة، فنحن نتبنى كل المبادرات التي تأتي من الحكومة ونرحب بها كي يفتح النقاش مع اللجان المختصة لتسليط مزيد من الضوء على القضايا ذات الطابع الخاص وبإمكاننا ألا نبقىها محصورة في عدد النواب الذين ينتمون إلى هذه اللجان بل نوسع دائرة المشاركة لتشمل

الذي يتكفل بتشغيل الشباب.

هذا فيما يتعلق بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعية، فأنا أوافق كل النواب حينما قالوا إنه توجد عراقيل عديدة ومتنوعة عند تقديم الملفات سواء على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أم على مستوى وكالة التنمية الاجتماعية، فبحوزتنا أرقام مدهشة تتعلق بوكالة التنمية الاجتماعية فلقد قمنا بالتنسيق مع السيد وزير المالية، من ضمن 100 ألف ملف مقدم لهذه الكالة لطلب قروض صغيرة، درس 10 آلاف ملف ويدخل 1200 حيز التطبيق، أي نسبة 1٪ من الملفات التي قدمت لهذه الوكالة دخلت حيز التطبيق. الشيء نفسه بالنسبة إلى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

فمنذ إنشاء هاتين الوكالتين أي منذ 1996 أحدثت 25 ألف منصب شغل فقط، ولو أن الغلاف المالي قدر بسبعة ملايين دينار تقريبا، فعندما كنا في المملكة المغربية للمشاركة في الندوة العالمية لمحاربة الفقر، قدم لنا الإخوة المصربون بإحصائيات رسمية عدد مناصب الشغل التي وفروها خلال ثلاث سنوات، إذ بلغ 350 ألف منصب شغل رغم أن إمكانياتهم أقل من إمكانياتنا. لهذا قمنا على مستوى وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني بعملية تسهيل للوصول إلى القروض الصغيرة لإنشاء مؤسسات مصغرة، فمثلا في ولاية برج بوعريج قدم شاب منذ ثلاث سنوات ملفا ولكن منذ ذلك الوقت لم ير هذا الملف النور، فمن ضمن 100 ألف ملف المودعة لدى الوكالة تم قبول 1200 ملف، فهذا الرقم لا يحتاج إلى أي تعليق، لهذا قمنا في وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني بإجراءات لتحسين هاتين الوكالتين اللتين تسمحان للشباب بالحصول على القروض الصغيرة لإنشاء مؤسسات مصغرة.

أما فيما يخص المحور الثاني والمتعلق بمحاربة الفقر والتهميش، فأغلب الإخوة والأصدقاء تطرقوا إلى هذا الموضوع الذي يعتبر موضوعا حساسا وكلنا نعلم أنه في

أغلب المحاور التي تطرق إليها الإخوة والسادة، والسيدات النواب، هي أربعة محاور كبرى:

أولا: الفقر والتهميش.

ثانيا: النقل المدرسي.

ثالثا: التوزيع العادل للثروات على مستوى الوطن.

رابعا: قضية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

فلقد طرحت تساؤلات كثيرة بخصوص هذه الوكالة وأود في البداية أن أوضح بعض الأمور قبل أن أتطرق إلى بعض العراقيل الموجودة عند تقديم الملفات بهذه الولاية.

فبعد تنصيب الحكومة الجديدة في يوم 31 ماي لهذه السنة، توسعت وزارة التضامن الوطني بقرار من السيد رئيس الجمهورية إلى وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني، ليس النشاط الاجتماعي بل التنشيط الاجتماعي الذي يشمل التكفل بالمعوزين والفقراء بحيث يوجد على مستوى الوطن حوالي 207 مؤسسات مختصة بالشبكة الاجتماعية وبالخصوص تشغيل الشباب الذين يمثلون أكبر نسبة في البطالة. فتشغيل الشباب يتطلب وسائل، ولهذا وطبقا لأحكام المادة 85 في الفقرة الرابعة من الدستور التي تخول السيد رئيس الحكومة صلاحية توزيع الصلاحيات بين الوزراء، فهناك مرسوم تنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 ينص على إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. وفي المادة 03 وطبقا للدستور جعل السيد رئيس الحكومة هذه الوكالة تحت وصاية وزارة العمل والحماية الاجتماعية. أما الآن فتغيرت الوزارة وأصبحت هناك وزارة العمل والضمان الاجتماعي أما التنشيط الاجتماعي فلقد أرجع إلى التضامن الوطني، ولهذا أقول للزملاء الذين تدخلوا في هذا الموضوع، إنه يوجد في الجريدة الرسمية رقم 37 تعديل للمرسوم التنفيذي الذي أمضاه السيد رئيس الحكومة والذي جعل هذه الوكالة تحت وصاية وزارة التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني، فليست القضية قضية تحويل صندوق من وزارة إلى وزارة، بل القضية هي قضية تحويل صلاحيات، لأن التنشيط الاجتماعي هو

إذن، بعد أن وصلنا إلى هذه النتيجة نستطيع الآن محاربة الفقر والتهميش، لأننا كنا نتكلم عن الفقر في السابق بصفة عشوائية ودون أن تكون لنا قاعدة علمية، أما الآن فلقد وضعنا خمسة برامج وطنية وخمسة مشاريع نموذجية تكون نموذجا، وقد اخترنا أفقر بلديات الوطن وهي:

- بلدية سيدي فرج بسوق أهراس، بلدية الجازية بأم البواقي، بلدية براقبي بالعاصمة وبلدية الرمكة بغيليزان وبلدية بلنتور بوهران، فهذه البلديات الخمس تقابلها خمسة مشاريع نموذجية.

أما البرامج الوطنية فتخص:

الصحة، السكن، القروض الصغيرة، تشغيل الشباب والتطوير الفلاحي.

فوزارة التضامن الوطني والتنشيط الاجتماعي تعمل أفقيا مع كافة الوزارات بحيث نقوم بجولات في كل الولايات ويطلع على مشاكل المواطنين والسلطات المحلية وعلى مشاكل المنتخبين ثم نتصل بالوزير المعني، سواء أكان وزير السكن أم وزير الصحة أم وزير الفلاحة، للتكفل بهذه المشاكل، لهذا أقول إننا تقدمنا كثيرا في التشخيص وهذا أيضا حسب ملاحظات البنك العالمي والبنك الإسلامي للتنمية والبنك الإفريقي للتنمية والمجموعة الأوروبية التي لاحظت هذا التشخيص.

أما الآن فلقد دخلنا في حيز التطبيق بفضل المصادقة على البرنامج الثلاثي للإنعاش الاقتصادي، لأن برنامج محاربة الفقر والتهميش يندرج ضمن تطبيق البرنامج الثلاثي الذي ناقشتموه وصادقتم عليه، كما أنه يتجاوب مع الاحتياجات اليومية للمواطنين كالسكن وتوفير المياه الصالحة للشرب، والصحة والتعليم.

هذا فيما يخص هذا المحور المتعلق بالفقر والتهميش.

أما بخصوص المحور الثالث والذي يتعلق بالنقل المدرسي، فأقول بافتخار إن الدولة استطاعت لأول مرة ومنذ الاستقلال تغطية مساحة الوطن التي تقدر بـ

السنة الماضية -والفضل يرجع إلى رئيس الجمهورية الذي كان أول رئيس دولة تكلم عن الفقر في هذا البلد- كانت مبادرة لرئيس الجمهورية لتنظيم ندوة وطنية ودولية حول وضع استراتيجية وطنية لمحاربة الفقر والتهميش، وفي هذه الندوة تم استخلاص استراتيجية وأنا على أتم الاستعداد لأقدم نسخة عن كل هذه الملفات لكل الإخوة النواب.

فبعد أن سطرنا هذه الاستراتيجية لمحاربة الفقر لا بد أولا من تعريف الفقر في هذا البلد، لأنه من السهل أن نتكلم عن الفقر ولكن لا بد من إجراء تشخيص لهذه الظاهرة مثل التشخيص الطبي، أي ما هو الفقر؟ من هو الفقير؟ وأين يوجد؟ ولماذا هو فقير؟ وبعد معرفة الإجابة سيكون العلاج سهلا. ولكن هل نكتفي بالفقر المادي أي الوجبة الغذائية اليومية التي يجب أن تتوفر على 2100 حريرة أم بالفقر غير المادي الذي هو أخطر؟ فالفقر المادي لا يؤثر في الإنسان كثيرا، لأننا لاحظنا مثلا في العراق الذي عانى حصارا دام 11 سنة أن شعبه لم يميت جوعا ولكنه مات جراء نقص الأدوية والعناية الصحية، لهذا يوجد فقر غير مادي يتمثل في عدم القدرة على الوصول إلى التعليم وإلى الصحة وإلى سكن لائق وإلى مناصب شغل دائمة، فكل هذه القضايا درسناها هذه السنة مع خبراء، ليس في مكاتب الوزارة، بل تجول الخبراء عبر كافة الولايات ورسمنا خريطة فقر جديدة أي أننا مطلعون الآن بدقة على ما تعانيه كل البلديات وأخذنا بعين الاعتبار أربعة مقاييس وهي:

- الفقر والسكن.

- الفقر والتربية، وفي هذا المقياس مثلا توجد بولاية الجلفة بلديات بلغت نسبة التمدرس بها أقل من 10٪.

- الفقر والصحة.

- الفقر وحصص البلديات من الثروات، حيث تعاني 1280 بلدية عجزا ماليا، لقد أعطيتكم صورة فقط، فلدينا عشر خرائط تبين بدقة معاناة البلديات وبإمكانكم الاطلاع عليها، حيث تتوفر هذه الخرائط على المعطيات التي تتعلق بالصحة والسكن والتربية وحصص البلديات من الثروات، والمؤشر الإجمالي للفقر.

الشبكة الاجتماعية، كما قال لي نائب صديق وأخ عندما كنت في لجنة المالية إن ابن عمه مقاول التقى به ذاهبا ليستفيد مبلغ 2000 دج! فهذا يبين الاستغلال وسوء التوزيع حسب المثل القائل "حل فمك طارو سنيك" و"طاف على من طاق" وهذا حتى تعلموا أن تسيير هذا القطاع ليس سهلا، فلقد أعطيت تعليمات صارمة لمدراء التنشيط الاجتماعي بالولايات ليعدوا بالتنسيق مع المنتخبين والجمعيات قائمة واضحة وثابتة لعدد الفقراء ومعرفة من هو الفقير في هذا الوطن الذي بإمكانه الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.

ولكن إلى حد الآن ماتزال هناك بعض الانزلاقات والتجاوزات الخطيرة والخطيرة جدا والتي لاحظتموها أتم كنواب في الميدان، فهذه العملية التي قمنا بها مازالت جارية لنصل إلى ضبط قائمة واضحة لعدد الفقراء في كل بلدية وفي كل ولاية.

تساءل بعض الإخوة عن قضية بني ورثيلان أو بني معوش، وقد تطرق إليها السيد وزير السكن والعمران، ولكن أقول إننا تكفلنا بهذه الولايات وبهذه البلديات، فالوزير السابق للسكن قدم 4000 سكن والتزمت وزارة التضامن الوطني والتنشيط الاجتماعي بتقديم عشرة ملايين لكل طالب سكن ولكن المشكل المطروح في بني معوش هو أنه لا توجد مواقع للبناء، فهي عبارة عن أراض خاصة، لهذا دفعنا أربعة ملايين سنتيم تسبقا ولكن إلى حد الآن لم يتم الإنجاز ولا توجد أراض.

يوجد نائب آخر تكلم عن واد العثمانية أقول إننا تنقلنا مرتين إلى المنطقة كما أن رئيس الحكومة تنقل مرة واحدة وقمنا بإعادة إسكان 70 مواطنا وهذا بحضور الوالي. هذا باختصار ما يتعلق بالنقطة الأخيرة.

أما بخصوص المساعدات التي تقدم إلى الجمعيات فأقول إنني أتعامل مع كل الجمعيات التي تنشط وتقدم مشاريع في إطار العمل الإنساني والاجتماعي والعمل الثقافي وأساعدها ولقد قلت هذا في وهران وفي ميله، ولكن

مليونين ونصف مليون كلم2، بالنقل المدرسي. لقد لاحظنا عند تجولنا عبر الولايات أن هناك أطفالا يعدون بالآلاف يتنقلون مشيا على أقدامهم مسافة 5 أو 7 كلم، إذن قمنا بتوفير النقل المدرسي منذ سنتين.

ودائما في إطار الفقر، وزعنا إلى حد الآن 407 حافلات على 407 بلديات، وقد طلب منا عدد كبير من الإخوة توفير الحافلات ولكن أقول إن هذه الحافلات موجهة بالدرجة الأولى إلى المناطق المحرومة وللأطفال المعوزين.

فأنا على أتم الاستعداد لتقديم الحصيصة عن كافة الولايات والبلديات المستفيدة وهنا في إطار الشفافية كما بإمكاننا نسخ كل الملفات وتوزيعها على كافة النواب.

فحتى توفر حافلات لـ 250 بلدية منحنا السيد وزير المالية غلانا ماليا يقدر بمبلغ 70 مليار سنتيم، فبإمكاننا توفير 250 حافلة الآن و 250 حافلة خلال الثلاثي الأول من سنة 2002، الأمر الذي يجعلنا توفر الحافلات لمجموع 957 بلدية.

ولكن، مع الأسف الشديد، لاحظنا في بعض الولايات التي تعاقدنا مع بعض بلدياتها أنها تستغل هذه الحافلات الموجهة للنقل المدرسي لأغراض أخرى، ولقد وصلتنا بعض المعلومات تبين هذا الفعل، ففي عين الدفلى مثلا، أقولها بصراحة، رجال الدرك أعادوا إلينا حافلتين، وفي سوق أهراس أصدرنا أمرا للوالي بإرجاع كل الحافلات التي أعيد توزيعها على البلديات.

أما المحور الأخير فيتعلق بالتوزيع العادل لمساعدات الدولة في الميدان الاجتماعي، فكلنا نعلم أن النهب والسرقة والمحسوبية كثر في بلادنا، كما لاحظنا فيما يخص الشبكة الاجتماعية أنه لا يوجد تشخيص واضح لظاهرة الفقر والطبقة التي تعانیه، وعندنا أمثلة واضحة في هذا المجال، إذ يوجد مقاولون وإطارات استفادوا من

إذن، أحيل الكلمة إلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية.

السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية: بسم الله

الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إخواني أعضاء الحكومة.

أتشرف نيابة عن كل من وزير التجارة ووزير العمل والضمان الاجتماعي اللذين تعذر عليهما الحضور معنا لارتباطات سابقة لم يستطيعا إلغائها.

فيما يخص وزارة التجارة: انصبت انشغالاتكم على مواضيع حصرتها وزارة التجارة في أربعة.

أولاً: نظام تعويض أعباء النقل بالجنوب.

ثانياً: الصادرات خارج المحروقات.

ثالثاً: المنطقة الحرة لبلارة.

رابعاً: مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. وتكون إضافة إلى ما قاله السيد وزير الدولة وزير الخارجية هذا الصباح.

السادة النواب، فيما يتعلق بنظام تعويض أعباء النقل بالجنوب. فكما تعلمون، لقد وضع نظام تعويض أعباء النقل بالجنوب للتخفيف من التكاليف الإضافية لنقل البضائع الناجمة عن بعد مناطق الجنوب، من جهة، ولتمكين نقط التموين الموجودة عموماً في شمال البلاد مع أخذ وضع وحالة الطرق في الجنوب بعين الاعتبار من جهة أخرى.

من بين هذه الأهداف:

- الحفاظ على القدرة الشرائية لمواطني مناطق الجنوب.
- ضمان تعويض أعباء النقل التي يتحملها المتعاملون في هذه المناطق.
- تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على تنمية نشاطهم التجاري في هذه المناطق.

الجمعيات التي تطلب المساعدة من الدولة ثم تشتتها فأنا لا أقبل هذا مادامت وزيراً في هذه الحكومة، فكل جمعية تطلب مني مساعدة ثم تسب رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والدولة لأقدم لها فلساً واحداً، فلقد قلت هذا وأكرره الآن؛ ما دمت على رأس هذا القطاع، أموال الدولة تمنح لخدمة الصالح العام، ويوجد بيننا ممثلو بعض الجمعيات التي تعاملت معها وسأظل أتعامل معها ولكن من يسب الدولة أو يذهب إلى الخارج - وهذا ما لاحظته السنة الماضية في نيويورك حيث وجدت جمعية ممولة من مؤسسات غير تابعة للدولة لكنها استفادت أمراً بمهمة من الدولة تصدر عريضة مساندة لتونس والمغرب على حساب الجزائر - فأنا حازم جداً في هذه المسائل فمن يشتم الدولة والحكومة لن يأخذ مليماً واحداً من الدولة هذا هو موقفي حتى وإن لم يعجب بعض الأشخاص.

أقول في الأخير إنني مستعد لإعطائكم كل المعلومات والتقارير وسأوزع عليكم قائمة البلديات التي استفادت من الحافلات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الرئيس: أشكر السيد وزير التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني،

وأحيل الكلمة إلى السيد نور الدين طرباف.

السيد نور الدين طرباف: معذرة، أود أن أبدي ملاحظة أخوية على تدخل السيد الوزير، فلقد كنت استمع باهتمام إلى تدخله ولكنني لا أشاطره عندما قال إن الجزائر تهتم لأول مرة بالفقر...

الرئيس: رجاء نحن في إطار الرد على الأسئلة وبإمكانك أن تقدم ملاحظتك خارج هذه القاعة للسيد الوزير أو عبر عنها عن طريق وسائل الإعلام، لأن النظام الداخلي واضح في هذا الموضوع فإذا فتحت الباب لك فسأفتحه للجميع... شكراً.